الاستفهام التنغيمي

بين ظاهرة حذف الأداة، واستقلال النغمة في وظيفة الإبلاغ

أ. سمير ربوزي

الملخص:

يتناول هذا المقال دراسةَ مظهر من مظاهر الاستفهام، هو الاستفهام التنغيمي، وأعني بالتنغيم هنا ما كانت النّغمة فيه ذاتَ وظيفة دلالية، أي أنّ الفضل في بيان استفهامية الأسلوب يرجع إليها، وهذا في الحقيقة إنما يكون في حال غياب الأداة الموضوعة للاستفهام، ولذلك أطلق علماء العربية، قديما وحديثا، على هذا القسم من قسميْ الاستفهام، باعتبار ذكر الأداة وعدمه، عبارةَ الاستفهام محذوف الأداة.

وأكثر ما يطالع الباحث في كتب النحو، والبلاغة، والتفسير، وغيرها عبارة الاستفهام محذوف الهمزة، بدلا عن العبارة السابقة، وذلك أنَّ أكثر اللغويين العرب، إن لم أقل جميعَهم، على أنّ ظاهرة الحذف ممّا اختصّت به الهمزة، دونما سواها من أدوات الاستفهام العشرة الباقية.

ويسعى البحث إلى مناقشة هذا الاختصاص، ومعرفة ما إذا كانت "هل" تُشارك الهمزة في هذه الظّاهرة.

كما توصّل البحث إلى حقيقة استقلالية النغمة بأداء وظيفة الاستفهام في بعض التراكيب القليلة، استقلالا تامّاً، أي دون تقديرٍ لهمزة ولا لغيرها، وهذا القول لا يُعرف له سلَف في كتب العربية، قديمها وحديثها، في حدود الاطّلاع المتواضع للباحث.

وفي البحث عرضٌ موجز لموقف اللغويين المعاصرين من عناية العرب القُدامى بظاهرة التنغيم، واستفادتهم من بلاغاتها المختلفة، وجمالياتها المتنوّعة.

الكلمات المفتاحية: الاستفهام، التنغيم، الدلالة، السياق، حذف الأداة، البلاغة.

Résumé

Cette étude porte sur l’un des aspects de l’interrogation, qui est l’interrogation intonative. J’entends ici par intonation, l’intonation qui a une fonction sémantique.

C’est-à-dire, c’est grâce à elle que se manifestel’aspect interrogatif dans le style. Cela concerne, en effet, les cas où la particule interrogative est absente. C’est pourquoi, plusieurs spécialistes de la linguistique arabe, anciens et contemporains, donnent à ce type d’interrogation, parmi les deux types qui existent, et en tenant compte de l’existence ou de l’absence de la particule, le nom de : l’interrogation à la particule omise (l’interrogation sans particule). On lit aussi souvent, dans les livres de syntaxe, de rhétorique, d’exégèse et dans d’autres ouvrages, l’expression: interrogation à la **"Hamza "** omise, au lieu de l’expression susdite. Cela est dû au fait que la majorité des linguistes arabes,

voire la totalité, pensent que le phénomène d'omission est réservé exclusivement à la *Hamza*parmi les dix particules interrogatives existantes.

Cette étude s'attelle à discuter cette spécificité et à déceler si la particule interrogative «**Hel »** (est-ce que) partage avec la **Hamza** ce phénomène.

L'étude a révélé que, dans quelques rares constructions, la fonction d'interrogation est uniquement exprimée par l'intonation, c'est-à-dire, on ne peut pas introduire la **Hamza** ou autres (particules). Cet avis n'est mentionné dans aucun ouvrage précédent de linguistique arabe, ancien ou contemporain, selon les modestes investigations du chercheur.

On a exposé aussi succinctement dans cette recherche, la position des linguistes contemporains par rapport à l'intérêt que les anciens Arabes ont porté au phénomène de l'intonation et comment ils ont tiré profit de ses différentes tournures rhétoriques et ses divers aspects esthétiques.

Mots-clés: Interrogation, intonation, signification, contexte, omission de la particule, rhétorique.

مقدمة:

تشغل ظاهرة التنغيم حيّزا واسعا في حقل الدراسات اللغوية الحديثة، فقد عقدوا لها الأبواب والفصول، وخصّوها بالتحليل والتفصيل، خاصة فيما يتعلّق بالسياق والدلالة، فالتنغيم يعدّ شريكا أساسيا في صناعة المشهد الكلامي، وركنا لا يمكن الاستغناء عنه في عملية صياغة الدلالة، ومعرفة مراد المتكلّم، وبالغ بعضهم في العناية بمبحث التنغيم حتى أفردوه برسائل جامعية، ودراسات كاملة، للإشادة بدوره في تأدية المعاني، والتنويه به في عملية التواصل اللغوي.

ولا يكاد يكتب باحث في التنغيم إلا ويعرّج على مسألة ما إذا كان العرب القدامى تنبّهوا له، وأولوْه عنايتهم أم لا، وفي البحث بيان لأشهر مذاهب اللغويين المعاصرين في ذلك.

يلاحظ على الدراسات المتعلقة بمبحث التنغيم أنّها وإن كانت أسهبت في ذكر مزاياه، وآلياته، ودوره في بيان المعاني، وتشكيل دلالات النصوص، إلا أنها لم تسلم من قصور في بعض جوانبها، وهذا أمر طبيعي، فقد أبى الله أن يكون الكمال لكتاب أو كلام غير كلامه سبحانه وتعالى، وهذا سرّ خلود العلم، وفتوّته على مرّ العصور.

ومما لاحظته في مباحث التنغيم المتوافرة، –وكان ما استنهضني إلى خطّ هذه السطور–، أنّها اتسمت بطابعي العموم والإغفال لعنصر السياق في أكثر الأحيان، فأمّا عمومها فأقصد به عدم تنزيلهم قواعد التنغيم، وميكانيزماته المتأصّلة على أرض واقع الكلام، وألوانه المختلفة، فلا نجد مثلا كلاما عن بلاغة التنغيم في أسلوب الاستفهام، أو الأمر، أو غيرها من أساليب الكلام، وكان الأوْلى أن تكون ثمرة البحث في التنغيم ذاتَ بعدٍ تطبيقي يستفيد منه البحث اللساني، وتستزيد به عملية النقد الأدبي أداة لفحص النصوص، وأما أن يبقى الكلام عن التنغيم حبيس دائرة التنظير والافتراض، فهو ما لا يرقى إلى أن يكون التنغيم معه قد نال حظّه الكافي من العناية والدرس، وأما الصفة الثانية لأغلب هذه الدراسات فهي أنّها

عزلت الشواهد عن السياقات التي انتزعت منها، ومعلومٌ ما للسياق من مكانة في ضبط الدلالات، وتحديد أيّها كان مرادا بالأسلوب، وأما أن يختار الباحث مثالا، –كما هو حاصل في بعض دراسات تمام حسّان، وفي كتابيه: مناهج البحث، واللغة العربية معناها ومبناها خاصة، وكتاب الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس، وأكثر من كتب في التنغيم عالة عليهما في كثير من مباحثه وجزئياته–، ثم يخاطب –أقصد من يختار مثالا معزولا عن السياق– القارئ بقوله: إذا ضغطت على مقطع كذا فأنت تريد كذا، وإذا نبرت على حرف كذا فالمعنى كذا، كما هو مشتهر في أكثر الدراسات من قولهم جاء محمد، وتردّدها بين الاستفهام والإخبار والتعجب والتهديد والتوبيخ، ونحوها، والفضل في ذلك –حسب قولهم– راجع إلى التنغيم، فهو من يحدّد الدلالة، وهذه مجازفة خطيرة، وتهديد لعملية النقد الرصينة التي تجمع قبل الشروع في أداء مهمّتها كل ما يتوفّر من قرائن لفظية ومعنوية، حتى يتسنّى لها العمل بثبات وثقة، ووقتئذ ربما حقّ لها أن ترفض حتى مخالفة المتكلّم، حين يقول ما أردت بكلامي هذا، فثقتها في عملها، وما عندها من القرائن ربما يبلغ بها إلى القول بتنحية المتكلّم، وربما إلى القول بـ"موت المؤلف".

إنني في هذا المقال ألج باب التنغيم بنيّة التعرف عليه، لا من خلال قراءة الأقوال فيه، أو الثناء عليه، وإنما أردت أن أقتحم مجال عمله، وأزوره بين شركائه القائمين على صناعة الدلالة، وعندي رغبة ملحّة في معرفة ما إذا كان في وسع التنغيم أن ينفرد بصناعة الدلالة، ويستغني به صاحبه عن استعمال أيّ عنصر لغوي من حروف المعاني، أو عناصر القول المفيدة، وقد وقع اختياري على أسلوب بلاغي عظيم رحيب في ساحة العربية، وهو الاستفهام، ولم أجد من استغنى عن نماذج منه من الباحثين في باب التنغيم، فالاستفهام واسع الاستعمال في العربية، وهو فوق ذلك أسلوب يستعصي على ناطق به أن يؤدّيه دون مراعاة التنغيم، أو احترام للمستوى النطقي، وقد اتفق علماء النحو والبلاغة على أن الاستفهام منه الحقيقي والمجازي، فأما الحقيقي فصاحبه يسأل عن شيء يجهله، وأما المجازي فلا يؤتى به لمعرفة شيء مجهول، أو فهم أمر غير مفهوم، وإنما يُلجأ إليه لإرادة معنى بلاغي قد لا يجد المتكلم غير الاستفهام أسلوبا لتأديته، وقد بلغ الزركشي في البرهان والسيوطي في الإتقان بعدد المعاني المجازية للاستفهام إلى أكثر من ثلاثين معنى، لا يظهر معناها بوضوح بغير إتقان المتكلم لأدائها، وحسن النطق بتراكيبها، وهذا دليل على قوّة هذا الأسلوب ومزيته على اللسان العربي، ووفرته فيه، ولذلك وقع اختياري عليه.

وبعد تتبّعي لآيات القرآن الكريم، وقعت على نماذج غير قليلة تنوب فيها النغمة عن أداة الاستفهام، وبالضبط عن الهمزة، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يستطيع أحد أن يفترض استفهاما تنوب فيه النغمة عن كيف أو متى أو أين أو غيرها من الأدوات الموضوعة للاستفهام، وهي إحدى عشرة أداة، ولذلك نجد كل من أشار إلى هذه الظاهرة أطلق عليها عبارة الاستفهام بالهمزة المقدّرة، أو الاستفهام محذوف الهمزة.

إنّ هذا المقال يصبو إلى بيان مظاهر ثلاثة للنغمة في باب الاستفهام:

–النغمة النائبة عن الهمزة

–النغمة النائبة عن هل

-النغمة ذات الوظيفة المستقلّة

وأختم بالتنبيه إلى أن النغمة المقصودة هنا هي النغمة ذات الوظيفة الدلالية، لا النغمة الطبيعية التي تصاحب كل أنواع الكلام وأجزائه ومقاطعه، وهي التي تستعمل لغاية جمالية، وغيابها لا يفسد المعنى، وإنما يفقد عملية التواصل فاعليتها، وقد لا يتأثر المعنى أصلا، كما لو نطق متكلم بعبارة أو كلام طويل بمستوى نطقي واحد، فإنه يحصل به الاستغراب، لكن ما يستعمله من عناصر لفظية، يمكنه أن يسعفه في الغالب، إلا إذا تخللت كلامه مقاطع تتطلب نغمات دلالية، فإن المستمع حينئذ يقع في إشكالية تحول دون فهمه لمراد المتكلم، أو ربما يفهم عكس ما يريد، أو يذهب ذهنه إلى ما لم يخطر للمتكلم على بال.

مفهوم التنغيم في العربية

التنغيم في أصل اللغة من النغمة، والنغمة "جرس الكلمة وحسن الصوت في القراءة وغيرها، والنغم الكلام الحسن"[1]،وأما في الاصطلاح فقد اصطُلح عليه في أوّل الأمر بموسيقى الكلام في كتاب الأصوات اللغوية، والذي يعتبر مؤلّفه، وهو الدكتور إبراهيم أنيس "أوّل من أدخل هذا المصطلح إلى الساحة العربية مقابلا إيّاه بالمصطلح الفرنسي INTONATION"[2]، ثم تتالت التعريفات عليه مُجتمعة على أنّه صعود ونزول في المستوى الصوتي حال النطق بالعبارة، ويمكن القول إن أحسن ما أُثر من تعريفات للتنغيم ما قاله تمّام حسّان: "هو الإطار الصوتي الذي تُقال به الجملة في السياق"[3].

ويمكن القول إن هذا التعريف يعتبر أحدَ أهمّ كلمتين قالهما تمام حسّان في كتابيه مناهج البحث في اللغة واللغة العربية معناها ومبناها فيما يخص ظاهرة التنغيم، فهي حكمٌ خطيرٌ قال به بعض معاصريه اللغويين، وردّه البعض الآخر، وبقي البعض الثالث متحفّظاً يجنح إليه تارةً، وتدفعُه هيبة قدماء النحاة إلى تقييده وتلطيفه تارة أخرى، وهذا الحكم هو "النفي الجازم لوجود ظاهرة التنغيم في التراث العربي، لأن التنغيم في اللغة العربية الفصحى غير مسجّل ولا مدروس .."[4].

وممّن نفى وجود هذه الظاهرة بصيغة الجزم المطلق الأستاذُ محمد الأنطاكي، فقد قال بأن "العرب لم تستشعر بأيّ أثر للنبر بمفهومه الواسع في تحديد معاني ودلالات الكلمات العربية ثم السياق العربي"[5].

ويبدو أنّ الأستاذين وغيرهما من المعاصرين قد تلقّفوا هذا الحكم من المستشرق برجشتراسر الذي ربما يكون قد حاز قصب السبق في نفي وجود هذه الظاهرة في تراث العرب، وتعجّب كل العجب قائلاً إن "النحويين والمقرئين القدماء لم يذكروا النغمة ولا الضغط أصلاً، غير أن أهل الأداء والتجويد خاصة رمزوا إلى ما يشبه النغمة، ولا يفيدنا ما قالوه شيئاً فلا نصّ نستدلّ عليه في إجابة مسألة كيف كان حال العربية الفصيحة في هذا الشأن.."[6].

وغير بعيد عن هذا المضمار يتساءل الدكتور أحمد مختار عمر نفس تساؤل برجشتراسر هذا، حيث يقول: "ليس عندنا أيّ دليل مادّي يبيّن كيف كان العرب الأقدمون ينبرون كلماتهم لأنّ اللغويين القدامى لم يهتمّوا بهذه الظاهرة"[7].

ولا أريد أن أقتحم ميدان التعقيب على هذين التساؤلين النّابعين من مشكاة واحدة، الصادرين عن رؤية تكاد تكون متطابقة، ولكنني لم أستطع أن أُخفي تساؤلا هنا أقول فيه: وهل لدينا –نحن الناطقين بالعربية اليوم– من دليل نقدّمه لمن يأتي بعدنا بقرن أو قرنين فضلا عن أزيد من عشرة قرون، يبيّن لهم كيف ننبر كلماتنا؟، نحن نعلم جيّداً على الأقل الحدّ الأدنى من طرائق النبر والتنغيم المستعملَيْن في هذا العصر، ولكن هل هنالك أدلّة وقواعد مدوّنة تبيّن ذلك؟، هذا أقصى ما يمكن أن أعقّب به على سؤال الأستاذين، وتجدر الإشارة إلى أنّ من اللغويين من تابع أصحاب هذا الرأي، لكن ليس بصيغة النفي الجازم المطلق لعناية العرب بظاهرة التنغيم، ومن هؤلاء الدكتورُ رمضان عبد التواب، حيث قال: "ولم يعالج أحد من القدماء شيئا من التنغيم، ولم يعرفوا كنهه، غير أننا لا نعدم عند بعضهم الإشارة إلى بعض

آثاره في الكلام للدلالة على المعاني المختلفة"[8]، وقال الدكتور عبد السلام المسدي: "إن التنغيم في العربية له وظائف نحوية ... ومع هذا فإنه لم يحض لدى أجدادنا ببحث مستفيضّ، أو تطبيق مستند إلى قواعد محددة"[9] وتُرشدنا صفتا: مستفيض، ومحددة إلى أنّ الدكتور يعترف بوجود بحوث وقواعد عن التنغيم في تراث العرب، وإن لم تتحدد هذه القواعد، ولم تستفض تلك البحوث.

ويؤكد الدكتور أحمد كشك بأن العرب القدامى قد تاه عنهم تسجيل قواعد لظاهرة التنغيم، إلا أن اعتبر رفْضَ هذه الظاهرة تماما أمرً غيرَ وارد، وإن لم يكن لها حاكم من القواعد[10].

وممن سار في هذا الاتجاه أيضا الأستاذ عبد الكريم مجاهد، وغيره، ولسنا ننوي في هذه السطور الغوص في بحر الكلام عن التنغيم، وعناية العرب به، وموقف المعاصرين من ذلك، فهو بحر لا يكاد راكبه ينتهي إلى شاطئ يأوي إليه، لاسيما وقد خُصّصت له الدراسات، وعُقدت له الفصول والأبواب، غير أنّي أردت قبل أن أشرع في بيان هذه الجزئية التي انعقد هذا البحث لأجلها، أن أمهّد لها ببيان وعورة مسلكها، وعدم نيلها حتى وقت كتابة هذه السطور حقّها من العناية والدَّرس، لاسيما في جوّ تجاسر فيه كثير من الباحثين على القول بعدم تنبّه العرب قديما لظاهرة التنغيم عموما، بلْهَ هذه الجزئية الدقيقة منه، بل على ما يشبه الغمز في جهدهم حولها، والتعريض بقصورهم عن سبر غورها، واكتشاف أسرارها وبلاغاتها، كما في قول كانيتو: "لا يمكن أن نعوّل على النحاة القدامى فيما يخصّ التطريز، فهم لم يهتمّوا بكميّة الحركات والإيقاع الشعري المبني على هذا الكم، فإنّهم لم يهتمّوا لا بنبرة الكلمة ولا بتنغيم الجملة، واختصرت دراستهم على الوقف"[11].

"ولعلّ مثل هذا الكلام فيه مجازفة على اللغة العربية؛ ذلك أن العرب وإن لم يُفرِدوا لهذه المسائل أبحاثاً مستقلة، فلا يَعني أنهم أغفلوا الحديث عنها وتركوها طيّ النسيان، فهما (النّبر والتّنغيم) في ذلك مثل الصرف في بداية النحو العربي، كانت مسائله تُدرس مع النحو، وبقيا توأمين مرتبطين إلى أن انفصلا وصار الصرف علماً قائماً بذاته له علماؤه وتصانيفه"[12]، ولعلّنا –حتى نخرج من هذه المواجهة– نختار ما ذهب إليه الدكتور صائل رشدي شديد عن حال اللسان العربي قديما ومدى مراعاته لظاهرة التنغيم بقوله:"..عرف العرب التنغيم، وأزعم أن العرب الأوائل، كانوا يمارسون التنغيم بأشكاله المتنوعة في جميع مناحي حياتهم، ذلك أنهم أصحاب اللغة..ولعلّ القرّاء كانوا أكثر دُربة وممارسة للتنغيم"[13]، ويقول في موضع آخر تعليقاً على قول الدكتور رمضان عبد التواب السابق: "أخالف الأستاذ في رأيه هذا، ...ولكنني أوافقه في أنّهم لم يعرفوه مصطلحاً.."[14].

إنّ هذه الإطلالة السريعة على موقف اللغويين المعاصرين من مدى عناية العرب القدامى بظاهرة التنغيم، لَتَقِفُنا على صعوبة ما نحاول الخوض فيه من مسألة الاستفهام التنغيمي، أو النَّغَمي، أو الاستفهام بالنغمة، ثلاث مسمّيات لمسمّى واحد هو أسلوب الاستفهام الذي تصاحبُه نغمة ضرورةً، فلا تفارقه إلا ويفقد جزءً من بلاغته، أو على الأقل أدائه، بشكل يصعب معه في أحيان كثيرة تحقّق التواصل الطبيعي، فضلا عن المثالي بين المستفهِم والمستفهَم، ولا أقصد هنا النغمة التي تصاحب الاستفهام المعروف، الذي

يتصدّره في الغالب أداة استفهام موضوعة، فهذا لا إشكال فيه البتة، إذ هو متردّد بين أن يكون مستغنيا عن النغمة أصلا، أو يفتقر إليها قليلا لمزيد إظهار معناه، وبيان جماله وبلاغته، فقول السائل: أين أبوك؟، أو كيف حالك؟، أو ما اسمك؟ قد لا يتطلّب حضور نغمة مصاحبة أصلا، وربما استعملها السائل ليزيد إظهار استفهامه، أو لإفادة معنى إضافي أُطلق عليه في كتب النحو والبلاغة المعنى المجازي، كأن يكون السائل متعجّبا مثلا، أو مهدّدا، أو موبّخا أو نحو ذلك من المعاني البلاغية التي فاق عددها عند الزركشي والسيوطي في البرهان والإتقانِ الثلاثينَ معنىً، وهذه المعاني وإن كانت النغمة كفيلة ببيانها، وأداء حقّها، إلا أن السياق بنوعيه قد يغنيان عنها، ويكفيان الباحث أو الناقد مؤنة الاستماع إلى المستوى الصوتي الذي نُطقت به العبارة الحاملة لها، ويمكن القول إن هذا النوع من النغمة له وظيفة جمالية تزيد العبارة بهاءً، والمعنى وضوحا وانجلاءً، والمتكلّم إن كان يمتدح على حسن أداء هذا النوع من النغمة في كلامه العادي، فإنه في عنايته به مع القرآن الكريم أكثر امتداحا واستحقاقا للثناء والثواب، وفي هذا يقول الزركشي رحمه الله: "فمن أراد أن يقرأ القرآن بكمال الترتيل فليقرأه على منازله، فإن كان يقرأ تهديدا لفظ به لفظ المتهدّد، وإن كان يقرأ لفظ تعظيم لفظ به على التعظيم"[(15)]، أقول، ليس هذا النوع من النغمة هو ما يعنينا هنا، وإنما النغمة المصاحبة ضرورة للاستفهام، وقد استقريت آيات القرآن الكريم، واستخرجت منها قرابة العشرين موضعا لا يستقيم في كلّ منها بيان معنى الاستفهام إلا بالاستعانة بنغمة، وقد تأمّلت هذه الشواهد القرآنية، وغيرها من أشباهها ونظائرها في كلام العرب، وحتى الأمثلة الافتراضية فألفيت أن هذه النغمة لها ثلاثة مظاهر، الأول: النغمة المعوّضة عن الهمزة، والنغمة المعوّضة عن هل، والنغمة ذات الوظيفة المستقلّة، وفيما يلي بيان لهذه التجلّيات الثلاثة للنغمة الاستفهامية إن صحّ القول، مع الإشارة إلى أنه إنما قام هذا البحث لأجل بيان النوعين الثاني والثالث، لأن الأول مشهور في كتب النحو والبلاغة والتفسير وغيرها، بل إنّهم خصّوه بالهمزة، حتى إنهم اتفقوا على عبارة الاستفهام محذوف الهمزة، وهذا البحث لا يعدو أن يكون محاولة لاستبدال عبارة محذوف الأداة بعبارة محذوف الهمزة، وربما لاستبدال عبارة الاستفهام النّغمي بهما، فسوف يأتي معنا أن من الاستفهامات ما يتعذّر معها تقدير أيّة أداة محذوفة، وهذه الاستفهامات هي ما اصطلحت عليه بمصطلح النغمة ذات الوظيفة المستقلة.

<u>النغمة المعوّضة عن همزة الاستفهام:</u>

أكثر ما تطالعنا هذه العبارة في كتب التفسير، حيث نجد المفسّر أحيانا يقول في مثل قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرۡعَوۡنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ ﴿١١٣﴾﴾، إنّ فيها همزة مقدّرة أو محذوفة، قال الرازي في التفسير الكبير: "وقد تحذف همزة الاستفهام من اللفظ، وإن كانت باقية في المعنى كقوله تعالى: ﴿وَتِلۡكَ نِعۡمَةٞ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنۡ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴿٢٢﴾﴾ [الشعراء: 22] فإنه يذهب كثير من الناس إلى أن معناه أوَ تلك بالاستفهام وكما في قوله: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ [الانعام: 78] والتقدير أهذا ربي.."، وقوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرۡعَوۡنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبۡلَ أَنۡ ءَاذَنَ لَكُمۡ﴾ [الأعراف113]، وغيرها، والواقع أن علماء التفسير، لم يكونوا

ليختاروا هذا القول من منطلق اعترافهم بظاهرة حذف الهمزة أو غيرها من الأدوات وحسب، وإنّما لاستنادهم قبل ذلك إلى سببين قويّين، قد يكون إقرارهم لظاهرة الحذف ثالثا لهما وقد لا يكون، وأول هذين السببين القراءات الصحيحة الأخرى لمثل هذه الشواهد التي تظهر فيها همزة الاستفهام ثابتة غير محذوفة كما في قوله تعالى مثلا: آمنتم له قبل أن آذن لكم في ثلاثة مواضع من القرآن: فقد قرأ عاصم في رواية حفص عنه في كل القرآن «آمنتم» على الخبر، وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر «آمنتم» بهمزة ومدة على الاستفهام، وكذلك في طه والشعراء، وقرأ حمزة والكسائي في الثلاثة مواضع «ءآمنتم» بهمزتين الثانية ممدودة،.، وأما السبب الثاني فهو أن يرد للشاهد نظير في القرآن في موضع آخر بهمزة استفهام، كما في قوله تعالى في سورة الأعراف: بز﴿ وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرۡعَوۡنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ ١١٣﴾ ، فقد جاء في سورة الشعراء بلفظ: ﴿ فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالُواْ لِفِرۡعَوۡنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ ٤١﴾، فهذا اللفظ يعين على القول بوجود همزة محذوفة في الآية من سورة الأعراف، وبالرغم من ذلك، فإننا لا نجد المفسرين، في الغالب الأعمّ، يستعملون لغة الجزم في القول بذلك، إمّا لأن الظاهرة لم تلق عناية كافية للاعتماد عليها في تحليل النصوص، وتفسير الآيات القرآنية، وإمّا لتعلّق الأمر بكلام الله تعالى، إذ يكتسي التأويل معه حساسية، وتردّدا لا يحصل في غيره من النصوص، هذا عن المفسرين، وأما النّحاة فقد اختلفوا في جواز حذف الهمزة من عدمه، فأنكر فريق منهم جواز حذف الهمزة، ومنهم سيبويه وابن يعيش، وهؤلاء لم يجوّزوا الحذف إلا في الشعر دون السِّعة وإن وجد الدليل[16]، وفريق آخر قال إنه لا يجوز حذف الهمزة بأيّ حال من الأحوال، إلا أن يكون في الكلام أم فيجوز حذفها في الشعر، قاله النّحاس في إعراب القرآن[17]، ونقل ابن جني في المحتسب عن أحد شيوخه أنه قال:"حذف الحرف ليس بقياس، لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضربٍ من الاختصار... واختصارُ المختَصَر إجحافٌ به.."[18]

وأما من جوّز حذف همزة الاستفهام فمنهم ابن فارس في الصاحبي حيث قال: "..وربما حذفت العرب ألفَ الاستفهام[19]،وأما الزمخشري فقال وتحذف الهمزة إذا دلّ عليها الدليل[20]والظاهر أنه على مذهب سيبويه إذ أورد البيت نفسَه الذي أورده في الكتاب، ويكاد يتفق جميع النحاة على إيراد هذا البيت وهو قول الشاعر[21]: لعمرك ما أدري وما كنت داريابسبع رمين الجمر أم بثمان

وذهب الأخفش إلى جواز حذفها عند أمن اللبس، وكذا الفرّاء وقُطرب[22].

ومهما يكن من أمر هذا الخلاف، فإنّ المتفق عليه أنّهم –أقصد النحويين وعلماء العربية القدامى– لم يذكر واحد منهم النّغمة، ومدى مزيّتها على العبارة محذوفة الهمزة، وكيف أنّها تنوب عنها كما لو أنّها حاضرة، بل قد تؤدّي مؤدّاها وزيادة، ولولا ذلك ما حُذفت الهمزة في أساليب قرآنية لا يمكن بحال أن يكون المحذوف فيها كغيره، فالقرآن الكريم حُذف منه ما لو لم يحذف لفسد المعنى أو على الأقل اختلّ واضطرب، وذكر فيه ما لا يجوز حذفه بحال، وحتى إن قيل إن بعض هذه الأساليب محذوفة الهمزة،فإنّه ورد ذكرها في قراءات أخرى، مع وجود شواهد أخرى ما ورد في قراءة صحيحة ولا حتى شاذّة

ذكرٌ لها، فجاز لنا القول مطمئنّين إن حذف الهمزة منها كانت وراءه حكمة لا يمكن معها القول إن ذلك مستوٍ مع ذكرها، وسيأتي ذكر شاهد من هذا النوع، وفي النفس شيء من أقوال النحويين السابقة في حالات جواز حذف الهمزة، فقد جوّز من جوّز حذفها عند أمن اللبس، وقال آخرون في ضرورات الشعر، وقيل في حال وجود أم، وقد يزاحم في ذلك أو يقوم مقامها جميعا اعتبار الداعي إلى حذف الهمزة قصورُها عن أداء المعنى البلاغي للاستفهام المراد إرساله إلى المستمع، حتى لكأنّ الهمزة، وهي من هي في حروف المعاني، تنسحب أو تُنحّى عن المشهد الكلامي لسبب من الأسباب يجعل المتكلّم يفضل الاستفهام بنغمة على استعمال الأداة، وربما يكون ذلك لإرادة انزياح ما، أو كسر التوقعات، أو لتدفّق شحنة بلاغية لا طاقة للهمزة باستيعابها.

إن النحويين والبلاغيين قديما وحديثا، وإن كانوا أشاروا إلى حذف الهمزة، فإنهم لم يسلطوا الضوء على وظيفة النغمة في التعويض عنها، والوفاء بحقّ معناها، ويُستثنى من اللغويين، علماءُ الأصوات في عصرنا الحاضر، وعلى رأسهم إبراهيم أنيس وتمام حسّان وغيرهما ممن اعتنى بمبحث التنغيم، ولا يحتمل مقامُنا هذا مناقشة مذهبهم فيما نحن فيه، لكنّني أشير إلى أنّهم، وبشكل شبه متطابق عندما يكونون بسبيل بيان مزية التنغيم، وحاجة البحث اللساني إليه، وأهمّيته في عملية التواصل يضربون أمثلة لا يبدو أنّها تخدم ما يرمون إلى تحقيقه، فهم يختارون مثلا العبارة الشائعة في دراساتهم: جاء محمد، ثم يجرون عليها اختيارات كلامية ذات مقاصد مختلفة، يرجع الفضل في تحديد أيّها يريد المتكلم–في نظرهم– إلى النبر والتنغيم، جاء محمد (استفهام، تعجب، تهديد، إخبار..)، وهذا الطرح في حقيقة الأمر لا يخدمنا في هذا المقام، إذ من السّهل جدّا بيان أيّ هذه المعاني مراداً بإرجاع العبارة إلى سياق ما، فيظهر حينئذ وبسهولة معناها، دون اللجوء إلى هذه العملية التخمينية غير الموضوعية إن صحّ القول، وإلى أعجب من هذا ذهب إبراهيم أنيس حين اختار مثالا آخر هو: هل جاء أخوك أمس؟ يختلف الغرض منها باختلاف الكلمة التي زيد نبرها، فحين نزيد كلمة سافر في هذه الجملة قد يكون معناها أن المتكلم يشكّ في حدوث السفر من أخ السامع، ويظن أن حدثاً آخر غير السفر هو الذي تمّ، فإذا ضغط المتكلّم على كلمة أخوك فهم من الجملة أن المتكلم لا يشك في حدوث السفر، وإنما الذي يشك فيه هو فاعل السفر..، وأخيراً إذا زيد نبر كلمة أمس فهم من الجملة أن الشك في تاريخ السفر"، ويفصّل الدكتور في كيفية النبر فيقول:"...وزيادة نبر الكلمة في الجملة لا يعدو أن يكون زيادة في المقطع الهام منها، ففي كلمة مثل أخوك مثلا...المقطع المنبور هو "خو".." .ا.هـ.

ولست أدري هل اطّلع الدكتور إبراهيم على كلام عبد القاهر الجرجاني في دلائله بخصوص الاستفهام بالهمزة، وأين محل المسئول عنه بها، حيث قال: "إذا قلت أأنت فعلت هذا؟ فإنك شاكٌّ في الفاعل أهو المسئول أم غيره، بخلاف إذا قلت أفعلت أنت هذا؟ فإنك تشك في الفعل نفسه أوقع أم لا؟"[23]، وعليه، فإنك إذا قلت أجاء أخوك أمس؟ –ولا يهمّ على أيّها نبرت، وإن كان الأحسن، وليس الواجب، أن تنبر على لفظ جاء– فأنت تسأل عن المجيء، وإن قلت أأخوك جاء أمس؟، فأنت تسأل عن

الذي جاء، وإذا كنت قد علمت مجيء أخيك، وأردت أن تسأل عن تاريخ ذلك فعليك أن تقول: أأمسِ جاء أخوك؟، أمّا أن تقول أجاء أخوك أمس؟ وتزعم أنك إذا نبرت على لفظ (أخوك) فإنك شاك في الذي جاء وليس في المجيء فكلامك وإن كان صحيحا لغة وتركيبا، فهو غير فصيح، وأقل ما فيه أنّ فيه ظلما للنغمة، وتضييقا عليها، وأشير إلى أني تعمّدت الرجوع إلى كلام عبد القاهر في السؤال بالهمزة بالرغم من أن الدكتور إبراهيم أورد مثاله باستعمال هل وليس الهمزة، لأن ذلك جرى على غير قواعد اللغة العربية، فقد تقرّر في كتب النحو والبلاغة أنه "لا يستفهم بها إلا عمّا لا يترجّح فيه نفي أو إثبات، بخلاف الهمزة التي لا يستفهم بها حتى يهجس في النفس إثبات ما يستفهم عنه"[24]، فقولك لأحدهم هل قرأت هذا الكتاب؟، معناه أنّك تسأل عن شيء لا تملك عنه أيّة معلومة مُسبقة، كأن تجده على طاولته مثلا، أو تشتري هذا الكتاب ثم تسأله عنه لتتأكّد من أهميته، أو ربما لمجرّد السؤال على سبيل الفضول، أمّا إذا قلت له أقرأت هذا الكتاب؟ فلا بدّ أن يكون في نفسك من ذلك شيء، كأن تستمع إليه يحتجّ بأمثلة ذُكرت في هذا الكتاب، أو تلمس في كلامه تبنّياً لما جاء به أو أيّ شيء من ذلك، فالمهم أن تكون شاكّاً في إحدى الإجابتين اللتين يمكن أن يجيب بهما المسئول، وهذا الاستعمال المطّرد لِهَل في العربية هو ما جعل البلاغيين يقولون: "قبُح في العربية استعمالُ هل في التراكيب التي هي مظنّة العلم بمضمون الحكم، نحو هل محمدا كلمت؟، إذ تقديم المعمول على الفعل يكون للتخصيص غالبا، وهذا يفيد علم المتكلم بالحكم"[25]، فالصحيح إذن أن تقول أمحمدا كلّمت؟ أو أن تقول هل كلمت محمداً؟ شريطةَ أن لا يكون في نفسك أيّ شكّ أو هاجس حول ذلك.

وعليه فإن مثال الدكتور السابق وهو: هل جاء أخوك أمس؟ لابدّ أن يكون سؤالاً عن مجيء الأخ أمس فقط، لا غير، لما سبق من أدلّة، يضاف إليها أن علماء البلاغة ذكروا أن هل حرف استفهام لطلب التصديق لا غير، وشرط استفهام التصديق أن يكون الجواب عنه بنعم أولا، وأما الجواب الذي يحدّد واحداً ممّا بعد الأداة فهو عن استفهام التصوّر، ومُنع في العربية أن تُستعمل هل لطلبه، "تقول هل جاء زيد؟، ولا تقول هل زيد عندك أم عمرو؟"[26].

ومما استُدل به لظاهرة الحذف وقيام التنغيم مقام الأداة المحذوفة من السنة النبوية قوله ﷺ: "أتاني آت من ربي فأخبرني أنه من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، قيل **وإن زنى وإن سرق؟** قال ﷺ: وإن زنى وإن سرق"[27]

إن سياق هذا الحديث يدل على أن عبارة "وإن وزنى وإن سرق" الأولى لا تحتمل إلا أن تكون استفهاما يلقي به الصحابي الجليل إلى نبيه الكريم، وحقّ له أن يتساءل ويتعجب لعظم عفو الله وفضله، ولذا تطلّب الموقف أكثر من إجابة بنعم لتأكيد هذا الفضل العظيم: وإن زنى وإن سرق، قال ذلك ﷺ بنغمة مستوية دافئة مُبتسماً ومبشِّرًا الصحابي ومن معه من الجلساء، ومثال آخر قول النبي ﷺ لأبي ذر الغفاري رضي الله عنه لما أخطأ في ندائه بلال بن رباح رضي الله عنه بقوله: يا ابن السّوداء!، قال النبي صلى الله عليه وسلم: يا أبا ذرّ، عيّرته بأمّه؟؟![28].

وقبل الانتقال إلى المظهر الثاني من مظاهر الاستفهام النغميّ (التنغيمي)، أودّ أن أذكر مثالا قرآنيا تؤدّي فيه النغمة وظيفة الاستفهام، نائبة عن الهمزة، وقد اخترتُ هذا المثال من أمثلة كثيرة لأنّه خير دليل أثبت به نيابة النغمة عن هل أيضا، والأعجب من ذلك أنّه خيرُ دليل، أيضا، على حقيقة استقلالية النغمة بأداء وظيفة الاستفهام، دونما تقدير "همزة" ولا "هل"، يقول الحقّ سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامٗاۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ ١٢٤﴾

كرّم المولى تبارك وتعالى في هذه الآية نبيه إبراهيم عليه السلام بالإمامة، فقال مسترشداً وربما متعجّباً أيضاً: ومن ذريتي، وقد تتبّعت أقوال المفسرين في هذه الآية، فوجدت أكثرهم يعتبرها دعاءً، واختار بعضهم الاستفهام، كابن عطية والشوكاني، واستبعده الألوسي، وقال الرازي: "..وقال آخرون: إنه عليه السلام ذكر ذلك على سبيل الاستعلام"[32]، والظاهر والله أعلم أنّه إن لم يتمحّض للاستفهام، فإنّه على الأقل يحتمله، وحقّ له عليه السلام أن يستفهم، والمعنى أو من ذريتي أيضا يا رب؟ فأجابه ربه: لا يا إبراهيم، لا ينال عهدي الظالمين، وقد بدأت باحتمال الهمزة لأنها الأصل في باب الحذف، حتى خصّها به جمهور النحاة، بل إنني لم أقف على واحد من اللغويين قديما ولا حديثا يقدّر غير الهمزة في الاستفهام محذوف الأداة، المعبّر عنه في بحثنا هذا بالاستفهام النغمي أو التنغيمي، لكن، وبالرجوع إلى معنى هل في العربية، وتأمّل هذه الآية، لا أجدني متردّدا في تقدير هل أيضا في هذا الاستفهام، وهو المظهر الثاني من مظاهر النغمة، أي النغمة النائبة عن هل.

المظهر الثاني للنغمة: النائبة عن هل

لم يُشر واحد من العلماء قديما ولا حديثا إلى أن غير هذه الأداة قد تمسّه ظاهرة الحذف، حتّى صرّح بعضهم –وهو لسان حال جميعِهم– بأن ظاهرة الحذف مما اختصّت به الهمزة[33]، وليس لهؤلاء ما يستندون عليه في هذا الحكم سوى ما أُثر من كلام العرب، وما ورد في القرآن والحديث النبوي من حذفٍ قُدّرت فيه الهمزة دون سواها، أي أنّه السماع، وأنْعِم به من مستند وأنعم به من دليل، وذلك لأنه لا مجال للقياس هنا، إذن علينا الاقتصار في هذا الحكم على ما بلغنا من فصيح كلام العرب، وأنا إذ أجازف في هذه الأسطر بإقحام هل في دائرة الحذف، والنهوض بها إلى مقام الهمزة أو قريبا من ذلك، فإني مُلزمٌ بذكر أدلّة قُدّرت فيها هل، أو ثبت ما يؤكّد حذفها بقراءة متواترة، أو قول عالم، أو ما شابه ذلك، ولمّا كنّا قد عرفنا أنّ هل يُسأل بها عن مضمون الجملة، وأنها لا تُستعمل في التراكيب التي هي مظنّة العلم بمضمون الحكم، فإنه لابدّ للأسلوب الذي يمكن أن تُقدّرَ فيه "هل" أن يكون على هذه الحال، أي أن يكون سؤالا عن مضمون ما بعد الأداة، مع عدم إمكان علم السائل بما يسأل عنه (لأن ذلك مما اختصت به الهمزة)، وعلى هذا الأساس فإن المثال السابق: جاء زيد؟ لا يمكن الجزم بكونه استفهاماً حُذفت همزته إلا بعد الاطلاع على حال السائل، فإن كان مُنكِراً، أو متعجّباً، أو موبّخاً، أو مقرّراً، أو حاملا في نفسه أيّ غرض غير المعنى البسيط للاستفهام، وهو طلب المعرفة نُقدّر الهمزة، وإن لم يكن في نفسه سوى طلب معرفة المجيء، حصل أم لم يحصل، فهنا أولى بنا، وليس واجباً، أن نقدّر هل أي هل جاء زيد؟،

ولم أجد في القرآن الكريم شاهدا لهذا الأسلوب غير قوله تعالى السابق من سورة البقرة: "ومن ذريتي"، وقد ذكرت سابقا أنّ هذه العبارة تحتمل أن تكون فيها همزة مقدّرة: أومن ذريتي؟، وذلك في حال كون إبراهيم متعجّبا، أو مُنكرا أن يكون هذا الفضل في ذرّيته من بعده، وأما إذا كان مجرّد سائل للتعرّف على ما إذا كان الله تعالى جاعلاً الإمامة في ذريته، أم لا، فهنا أمكن لنا والله أعلم أن نقدّر هل أي: وهل ستجعل ذلك في ذريتي من بعدي يا رب؟، ففي هذا المقام –أقصد الحالة النفسية لإبراهيم عليه السلام– يحسُن تقدير هل وليس الهمزة لأنها (الهمزة) لم ترد في مثل هذا الاستعمال والله أعلم.

وبذا يمكن القول إن هل، مثلها مثل الهمزة، تلحقها ظاهرة الحذف، فتلقي بوظيفتها النحوية على عاتق النغمة، وتنقلها من العمل الطبيعي إلى العمل الدلالي، إلا أنّ الهمزة أكثر حذفاً في كلام العرب، وذلك لمجيء أم المعادلة شاهداً ودالاّ عليها في الكثير من الأساليب، هذا سبب، وسببٌ آخرُ هو أن العرب استأنست بحذف الهمزة أكثر من هل، ربما لسهولتها في التلفظ بها، فكان النطق بها وعدمه أشبه ما يكونان سواءً، والله أعلم.

المظهر الثالث: النغمة ذات الوظيفة المستقلّة

تعتبر هذه الجزئية أهمّ ما جاء به هذا المقال، بل إنّ هذا المقال بأكمله جاء خدمة لهذه الفكرة التي أفضّل قبل عرضها القول بأنه لم يُشر إليها في قديم ولا حديث أحد من العلماء والباحثين، إذا ما استثنيت الدكتور خليل أحمد عمايرة الذي قال في كتابه أسلوبا النفي والاستفهام في العربية.. عن المثال الشائع: جاء زيد؟ إن النغمة وحدها هي التي أدّت وظيفة الاستفهام، وقد أشرت فيما سبق أنّي لم أعتبر هذا الحكم خروجاً عن أقوال الباحثين، لأنّ القوم أشاروا إلى عمل النغمة في هذا المثال، بل وقالوا إنه لولا النغمة لما تبيّن معنى الاستفهام، لكن الذي تفرّد به الدكتور إنما هو رفضه لفكرة التقدير، واكتفاؤه بوجود النغمة في التعرف على معنى الاستفهام، ولا تخفى خطورة هذا الكلام خاصة في مستوى اللغة المكتوب، وليس هذا الذي يهمّ، وإنما المهمّ هو أن النغمة ذات الوظيفة المستقلّة التي عُنيت بها هنا، هي نغمة تؤدّي معنى الاستفهام دون أن تُقدَّر في الأسلوب همزة استفهام، إذن نحن أمام أسلوب خبري لا يمكنك أن تُقدّر فيه أداة استفهام لكنّك تدّعي أنّه استفهام! بل إنّك تذهب إلى أبعدَ من ذلك فتقول: إن هذا الأسلوب لا يحتمل إلا أن يكون استفهاماً!، فيُقال لك ويُصرَخُ في وجهك: إنك تدّعي أنّ نوعاً من أنواع الاستفهام لمّا يُدرس بعدُ، فتقول نعم فيُطلب منك المثال، ولابد، فتقول:

رجلٌ يطلبُ من رفيقه أن ينتظره بقوله: انتظرني سأعود، فيقول الرفيق: وإن لم تأت؟، وهنا أتساءل: ماذا يمكن أن يكون قول الرفيق: "وإن لم تأت" يا ترى؟

إن للنغمة في هذا المثال وظيفةً مستقلّةً في الدلالة على الاستفهام بالأصالة، أي دون تقدير أداة (همزة أو هل) محذوفةٍ، وهذا النوع من أنواع أساليب الاستفهام قليل الاستعمال في الحقيقة وواقع الأمر، ولكنّك إذا ترصّدت الخطابات المنطوقة، أوتمثّلتَها، فإنّك ستحصل– ولو بعد حين– على أمثلة من هذا

النوع وهذا ماحصل معي في المثال المذكور، وحتى أقوّي هذا المذهب أستدلّ بأسلوب قرآنيّ يحتمِل أن يكون استفهاماً أداته الوحيدة والأصيلة هي النغمة و هو قولهاللهتعالى –ولك أن تستغرب– : ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾، لقد رافقَنا هذا الأسلوب في مظاهر النغمة ثلاثتها، ولهذا أرجأت نقل أقوال العلماء فيه حتى لا أجني ثماره قبل أوانها، فأقول:

قال الزمخشري رحمه الله "إن المعنى كمن قال لأحدهم سأجعلك خليفة فأجابه بقوله وزيداً، أي على أن تجعل معي أو بعدي زيداً[34]، وتبعه في ذلك الألوسي[35]، وردّ ما ذهبا إليه أبو حيان في البحر، ونقل عن بعضهم القول بأن في الآية معنى الاستفهام: أتجعل ..؟، وردّه أيضا، وقال إن معناه اجعل من ذريتي على الطلب،[36]وإذا أردنا التعرف على دلالة الجملة فإنه يحسن بنا أن نذكر كل ما يمكن أن تؤديه من المعاني ثم نختار من أقوال العلماء ما كان مناسبا للمقام الذي وردت فيه الآية، وقد استجمعت أهم الأساليب التي يمكن أن تؤيدها الجملة فظهر لي أنها لا تخرج عن أربع تأديات:

1/أن نقدِّر همزةً قبل واو العطف"أو من ذريتي؟ والمعنى أن نبيّ الله إبراهيم عليه السلام سائل متعجب، وهذا النوع هو المظهر الأول من مظاهر النغمة في السؤال التنغيمي.

2/ أن نقدِّر هل: وهل من ذريتي؟ والمعنى على التعجب والاسترشاد، وقد يصحبه تودّد وتعريض واستعطاف، وهذا هو المظهر الثاني من مظاهر النغمة في السؤال التنغيمي.

3/ أن لا يكون هناك سؤال البتة وإنما تكون جملة شرطية، أي أقبَلُ ولكن شريطة أن تجعل الخلافة في ذريتي ما بقيت.

4/ وهذه التأدية الرابعة هي التي تكون **للنغمة فيها وظيفةٌ مستقلة** أي أنها تؤدي معنى السؤال مثلها مثل أي واحدة من أدواته، ولم أجد من أشار إلى هذه التأدية قديما ولا حديثا، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه التأديات إنما أمكن تشكيلها بعد عزل العبارة عن السياق، وأما إذا وظّفنا كل عناصر السياق اللفظية والمعنوية المحيطة بالعبارة، فإن حال هذا النبي الأوّاه الحليم الذي أنعم الله عليه بالإمامة وجعله خليلا له يدفع بنا إلى أن نرتّب هذه التأديات ترتيبا آخر فنقول:

إنّ التأدية الرابعة والتي لعبت فيها النغمة دور أداة الاستفهام، تحتل المرتبة الأولى من حيث الأحقّية في تأدية المعنى، تلي هذه التأديةَ مباشرةً التأديةُ الثانية، وهي التي قُدّرت فيها هل الاسترشادية، وأنت تُدرك حال من أُنعِم عليه كيف تجِده عندما يريد أن يُشرك غيره فيما أنعم به عليه، إنه استلطاف وتودّد، قد يلجأُ صاحبه أحياناً إلى التلميح والتعريض، وهذا ما أمكن لهل المحذوفة تأديته في هذه الثانية، وأمّا الاشتراط فلا أراه مناسباً لهذا المقام، وهل يُعقل أن يشترط المنعَم عليه على المنعِم شيئاً عوض أن يشكره ويثني عليه، اللهم إلا أن يكون الشيء المُقدّم أمراً غير مرغوباً فيه، كعمل شاقّ، أو خدمة متعِبة، فإن المطلوبَ منهُ ذلك يركَنُ أحيانا إلى الاشتراط للتملّص والتمرّد أو على الأقل للتعبير عن الرفض

والاستياء، وليس هذا المقام كذلك، فهنا مشقّة وهناك لطف وتشريف وتعظيم، والقول باشتراط إبراهيم على المولى تبارك وتعالى هو ظاهرُ كلام الزمخشري والألوسي وهو بعيد.

وبقيت التأدية الأولى وهي المُقدّرة فيها همزةُ استفهام وهي محتملة، وترتيبها بعد التأدية المحذوفة فيها هل والله تعالى أعلم.

ومن الأساليب القرآنية التي يمكن أن يُلحق بشواهد هذا المظهر من مظاهر النغمة قوله تعالى في سورة يوسف عليه السلام: ﴿قَالُواْ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ إِن كُنتُمۡ كَٰذِبِينَ ٧٤ قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥۚ كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ ٧٥﴾، لو وقفنا على قوله تعالى: ﴿قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ أمكن لنا إفادة معنى الاستفهام مع الاستغراب والتعجب: جزاؤه؟؟، وحينئذ نتساءل ثانيةً: أية أداة يمكن تقديرها واعتبارها محذوفة، الهمزة؟ أم هل؟، الظاهر –والله أعلم– أن الذي يؤدّي وظيفة الاستفهام حينئذ هي النغمة وحدَها، ولم أعثر في كتب التفسير على إشارة إلى ذلك، والعلم عند الله تعالى، وصلى الله وسلم على نبيه محمد وسلم تسليما كثيرا.

خاتمة:

يمكن تلخيص هذا العمل، وذكر أهمّ نتائجه في النقاط التالية:

- ✓ التنغيم نوعان، تنغيم طبيعي له وظيفة جمالية لا تأثير كبيرا لها على مستوى الدلالة، وتأثير دلالي يعتبر شريكا أساسيا في بناء المشهد الكلامي، وبدونه لا يمكن بحال تشكّل الدلالة، ولا فهم المعاني المرادة.
- ✓ درس الباحثون التنغيم، وأحاطوه ببالغ عناية، وانقسموا في تجذّره في التراث العربي القديم ثلاثة فرق، فريق ينفي وجوده مطلقا، وفريق ينفي وجوده، ويثبت بعض الإشارات إليه، وفريق ثالث يثبت وجوده ظاهرة واستعمالا، وينفي فقط وجود مصطلحه، ولا مشاحة في الاصطلاح.
- ✓ دراسات الباحثين للتنغيم ليست كافية بحيث يمكن معها التراجع عنه، ووضع نقطة نهاية فيه، فهو ميدان منفسح، وهو لا يزال إلى اليوم قفرا لم تطأه كثير من أقدام الباحثين، لأن مدوّنته ضخمة، وأدواته ليست في متناول الكثيرين منهم، وهو موضوع ثريّ، لا يزال ينتظر المقبلين عليه، المستفيدين من أسراره وبلاغاته.
- ✓ اعترف علماء العربية قديما وحديثا بأن الاستفهام قد يُؤدّى بغير أداة، وكلّ من أجاز ذلك حصروا هذه الظاهرة في الهمزة، وخصّوها بها، وأطلقوا على هذا الأسلوب عبارة الاستفهام بالهمزة المقدّرة، أو الاستفهام محذوف الهمزة، وورد عند بعضهم عبارة الاستفهام محذوف الأداة، والمقصود بلا أدنى شك الهمزة دون غيرها، بالاستقراء والاتفاق التامّ بينهم على ذلك.

- ✓ لا يستند القول بانحصار ظاهر الحذف في الهمزة على دليل قويّ، سوى ما لهذه الهمزة من الإكبار عندهم، وكثرة التصرّف، ولم يكن هذا مانعا لنا في بحثنا هذا من القول إنه يمكن لنا في كثير من الأساليب التي قيل إنها محذوفة الهمزة أن نقدّر هل بدلا عنها، أو على الأقل شريكا لها في ذلك.
- ✓ قد يستغني الاستفهام عن الأداة مطلقا، وتؤدّي معناه حينئذ نغمة صاعدة أو هابطة، وربما تعذّر مطلقا تقدير أيّة أداة بدلا عنها، وهذا ما أطلقنا عليه عبارة الاستفهام بالنغمة ذات الوظيفة المستقلّة، وقد افترضنا غير جازمين في موضعين من البحث أنّه قد يكون الداعي إلى توظيف هذا النوع من الاستفهام دوافعُ وجدانية، وأسباب انفعالية لم تقو الأداة معها على تأدية المعنى، أو تنازل عنها المتكلم، أو كسر القيد الذي يربطها بالمسؤول عنه بها، لما وقع في نفسه من استغراب وتعجب وغضب أو نحوه، والله تعالى أعلى وأعلم.

الهوامش:

(1)– ابن منظور،لسان العرب،دارصادر،بيروت،لبنان،ط2،1412ه/1992م، ج6، ص682. ينظر أيضا: الزمخشري، أساس البلاغة،تح:مُحَمَّدباسل عيون السود،دارالكتب العلمية،بيروت،لبنان،ط1،1419ه/1998م،ج2، ص249.

(2)– قال بذلك كلّ من كتب في التنغيم من المعاصرين انظر مثلا عمر، د. أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، 1411ه/1991م، ص366.

(3)– حسان. تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1418ه/1998م، ص226.

(4)–المرجع نفسه،ص 197-198.

(5)– الأنطاكي، مُحَمَّد، دراسات في فقه اللغة العربية، دار الشرق العربي، بيروت،لبنان، دط.دتا، ص197.

(6)– برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1417ه/1997م، ص72.

(7)–مختارعمرأحمد، دراسةالصوتاللغوي،عالمالكتب،القاهرة، (د.تا)،ص307.

(8)– عبد التواب، د. رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1985، ص206.

(9)– المسدي، د. عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، 1981، ص226.

(10)–كشك، د. أحمد، من وظائف الصوت اللغوي، القاهرة، ط2، 1997، ص52.

(11)–Cantinea. Etudes linguistique Arabe, U J C;P 149.

(12)– الجوارنة، يوسف عبد الله، بحوث في اللغة، اتحاد الكتاب العرب، د.ط، د.تا، ج1، ص5

(13) شديد، د. صائل رشدي، عناصر تحقيق الدلالة في العربية دراسة لسانية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004، ص89.

(14) المرجع نفسه، ص92، وممن اختار هذا المذهب الدكتور سيّد بحراوي، والدكتور أحمد قدّور، والأستاذ سعيد الأفغاني، والدكتوررضوان القضماني، وغيرهم

(15)الزركشي، مُحَمَّدبنبهادربدرالدين،البرهانفيعلومالقرآن،تحقيقمحمدأبوالفضلإبراهيم،دارالجيل،بيروت،لبنان، ج1، ص532.

[16]– سيبويه،الكتاب،تح: عبدالسلام مُحَمَّد هارون، دارالجيل،بيروت،ط1، (د.تا)، ج3، ص175. ينظر أيضا: ابن يعيش،شرح المفصل،عالم الكتب،بيروت،لبنان،مكتبة المتنبي،القاهرة، (د.تا)، ج8، ص154، والمرادي، الجنى، ص34–35.

[17]– النحاس، معاني القرآن، ج5، ص72.

[18]– ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،تح:علي النجدي ناصيف، وعبدالحليم النجار،وعبدالفتاح إسماعيل شلبي،لجنةإحياءكتب السنة،المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،وزارة الأوقاف،مصر، 1420هـ/1999م، ج1، ص50، ص51.

[19]– ابن فارس، الصاحبي، 137.

[20]– الزمخشري، المفصل في علم العربية،دار الجيل،بيروت،لبنان،ط2، ص319.

[21]– البيت لعمر بن أبي ربيعة. ينظر: سيبويه ج3، ص 175، وابن يعيش ج8، ص 154، والمرادي، ص 35.

[22]– ينظر: مُحَمَّد علي الصابوني، هامش معاني القرآن للنحاس، ج5، ص72، والمرادي، ص5.

[23]– الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1422هـ/2002م، ص151.

[24]– قال الزركشي في البرهان" ولا يكون المستفهم معها إلا فيما لا ظن فيه البتة بخلاف الهمزة.."، البرهان، ج4، ص433، وينظر أيضا: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج2، ص142 وقد عزاه السيوطي في هذا الموضع إلى أبي حيان رحمهما الله تعالى.

[25]–المراغي أحمد مصطفى، علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ/1993م، ص65 وينظر أيضا: كتب الجنى الداني، مفتاح العلوم، الإيضاح للقزويني، تلخيص المفتاح، البرهان في علوم القرآن.

[26]–الزركشي بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، ج2، ص348 وغيره من البلاغيين.

[27]–رواه البخاري (5827)، ومسلم (الإيمان / 154).

[28]– متفق عليه.

[29]–ابن عطية، المحرر الوجيز، ج6، ص120

[30]– ينظرمثلا:يوسف عبد الله الجوارنة،بحوث في اللغة،ج1،ص08،وسامي عوض وعادل نعامة،مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية،مجلد28،العددالأول،2006،ص13..

[31] ابن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر – تونس، 1984 هـ، ج28، ص347

[32]- الرازي، التفسير الكبير، ج2، ص328

[33]–فودة عبد العليم السيد،أساليب الاستفهام في القرآن،رسالة ماجستير،تولى طبعها المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والفنون الاجتماعية 1953م، ص403

[34]– الزمخشري، الكشاف، ج1، ص183.

[35]– الألوسي، روح المعاني، ج1، ص592.

[36]–أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص548.

قائمة مراجع المعتمدة:

1. ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصيف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء كتب السنة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، مصر، 1420هـ/1999م
2. ابن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر – تونس، 1984 هـ
3. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط2، 1412هـ/1992م
4. ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.تا)
5. الأنطاكي، محمد، دراسات في فقه اللغة العربية، دار الشرق العربي، بيروت،لبنان، دط.دتا
6. برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1417هـ/1997م
7. الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1422هـ/2002م
8. الجوارنة، يوسف عبد الله، بحوث في اللغة، اتحاد الكتاب العرب، د.ط، د.تا
9. حسان د. تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1418هـ/1998م
10. الزركشي، محمد بن بهادر بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان
11. الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/1998م
12. الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2
13. سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (د.تا)
14. شديد، د. صائل رشدي، عناصر تحقيق الدلالة في العربية دراسة لسانية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004
15. عبد التواب، د. رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1985
16. عمر، د. أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، 1411هـ/1991م
17. كشك، د. أحمد، من وظائف الصوت اللغوي، القاهرة، ط2، 1997
18. مختار عمر أحمد، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، (د.تا)
19. المراغي أحمد مصطفى، علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ/1993م
20. المسدي، د. عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، 1981

المراجع باللغة الأجنبية

21. Etudes linguistique Arabe

الرسائل والدوريات

22. فودة د. عبد العليم السيد، أساليب الاستفهام في القرآن، رسالة ماجستير، تولى طبعها المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والفنون الاجتماعية1953م

23. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مجلد28، العدد الأول، 2006